



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

أوقفوا القتل والتجويع

المجاعة وسوء التغذية تهدد حياة الأطفال والناجين من الموت في ظل استمرار استخدام
التجويع كسلاح



مقدمة:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية، استخدام التجويع كسلاح حرب¹ ضد السكان المدنيين في قطاع غزة. وتزامناً مع عمليات القصف والتدمير واسعة النطاق لكافة مقومات الحياة، والأعيان المدنية والبنية التحتية وكافة القطاعات الخدمائية الأخرى. وتفرض سلطات الاحتلال حصاراً مطبقاً وقيوداً مشددة على الحركة والتنقل، بما في ذلك منع وعرقلة عمليات الإغاثة وتزويد السكان بالمواد الغذائية والإمدادات الطبية والمقويات اللازمة للأطفال، خاصة الحليب المخصص للرضاعة. ولم يُخفِ قادة دولة الاحتلال ونخبها النية المسبقة لاستخدام التجويع سلاحاً وعن سابق إدراك عبر تصريحات كثيرة أهمها أمر وزير الدفاع الإسرائيلي يواف غالانت² بحصار قطاع غزة ومنع الغذاء والماء كجزء من العملية العسكرية.

وتسبب استخدام التجويع كوسيلة حرب إلى وفاة العديد من الأطفال، حيث سجلت وزارة الصحة 38 حالة وفاة بسبب سوء التغذية والجفاف، معظمهم من الرضع الذين لم يتمكنوا من الحصول على الغذاء اللازم بسبب تدهور صحة الأمهات وغياب المساعدات الغذائية الضرورية³.

يظهر التقرير جانب من جوانب الإبادة الجماعية التي تنفذها قوات الاحتلال في قطاع غزة، وهو التجويع بشكليه، التجويع المباشر بمنع وصول امدادات الغذاء والدواء إلى قطاع غزة، ونوعية وأنماط المواد الغذائية التي يسمح بدخولها، وكونها مصممة للنيل من صحة وحياة الإنسان على المدى البعيد، فصحیح أن هناك من فقد حياته بسبب الجوع، ولكن الأخطر هو أن هذا النمط الغذائي الذي يستمر للعام الثاني على التوالي يفضي إلى تدمير صحة الإنسان، ولاسيما السيدات الحوامل والمرضعات والأطفال حديثي الولادة وكبار السن والمرضى عموماً، إذ يفقر الغذاء الذي تسمح قوات الاحتلال بمروره إلى السرعات الحرارية وعدم احتوائه على قدر كاف ومتنوع من الفيتامينات والبروتينات التي يحتاجها جسم الإنسان، ما يفضي على المدى الطويل إلى إضعاف المناعة والإصابة بأمراض قد تنتهي حياتهم.

وبعد مرور أكثر من عام على الإبادة الجماعية، وبالرغم من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المتواصلة، التي تنتهك قواعد القانون الدولي على نحو لا يحتاج كثيراً من التمهيص، إذ يكفي الاطلاع على ما تنشره وسائل الإعلام، وما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي من تصريحات للقادة في دولة الاحتلال، وما ينشره أفراد قوات الاحتلال من فيديوهات توثق ما يرتكبونه من جرائم، لتشكل دليلاً قاطعاً على ارتكاب هذه الجرائم.

وهذا وبالرغم من واجبات الأطراف الثلاثة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وقرارات مجلس الأمن الدولي، التي تفرض على كل الدول الأطراف التحرك لوقف الجرائم إلا أن الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية تمارسان العكس، ويشاركون في الجرائم بشكل مباشر أو عبر مواصلة دعم قوات الاحتلال بالسلاح.

إن النظام الدولي اليوم مهدد بالانهيار في ظل تحلل الدول من التزاماتها، وعدم اتخاذها أي تدابير للوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك تجاه رأي محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية الاحتلال، ما يفرض على كل دولة تدعي احترام سيادة القانون أن تبادر إلى إجراءات وتدابير فعالة لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة.

1 المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول (1977) لاتفاقيات جنيف تنص على حظر استخدام التجويع كسلاح ضد السكان المدنيين خلال النزاعات المسلحة، وتعتبره جريمة

حرب.

² راجع قرارا غالانت على الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1660302> -قطع-الكهرباء-والماء-غزة- أمام-كارثة-مسيوقة

³ مقابلة المهندس زاهر الوحيددي مدير دائرة نظم المعلومات في وزارة الصحة

القتل والتدمير والتجويع سياسة منظمة لتدمير الإنسان في قطاع غزة:

تنتهي جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة شهرها الأول من العام الثاني، فيما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها وجرائمها ضد المدنيين لا سيما النساء والأطفال منهم، ما أدى إلى سقوط عشرات الآلاف من المدنيين ما بين قتل وجريح، إذ بلغ عدد الشهداء ممن وصلوا المستشفيات حتى التاسع من نوفمبر 2024، (43552) شهيد من بينهم (7216) سيدة، و(17385) طفل، و(209) طفل ولدوا وقتلوا أثناء العدوان، و(825) طفل استشهدوا وعمرهم أقل من عام، فيما يعيش (35055) طفل يعيشون بدون والديهم أو أحدهما. وبلغ عدد الإصابات (97,590) مصاباً، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، كما تقدر الجهات الرسمية عدد المفقودين بما يزيد عن (10000) شخص. نسبة كبيرة منهم من الأطفال والنساء وكبار السن⁴.

ولا تقتصر معاناة الأطفال الفلسطينيين على كونهم ضحايا القصف أو الجوع، بل بالتبعية أيضاً، حيث تشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أن كل طفل يتيم يمثل قصة محزنة عن الخسارة والفقدان، ونتيجة لذلك يعيشون أوضاعاً صعبة جداً، وظروفاً استثنائية، وليس لهم مأوى حقيقي، ويمكن أن يؤدي الفقدان إلى تأثيرات سلبية عميقة على الأطفال، بما في ذلك تأثيرات نفسية واجتماعية مثل الوحدة، وتدهور الصحة النفسية، وضعف التعلم والتطور الاجتماعي⁵. ويمثل هذا الرقم أكثر من 2% من إجمالي عدد النازحين، والذي يبلغ 1.7 مليون نازح في قطاع غزة.

يتضح من خلال سلوك قوات الاحتلال وحجم المجازر والجرائم التي تواصل ارتكابها، وتدميرها واسع النطاق للأحياء السكنية والبنى التحتية، واستهداف القطاع الصحي والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات ومهاجمة منتزحيها من الجوعى، بأنها تحاول القضاء على سبل الحياة كافة في المناطق التي تحتلها. وتترافق جرائم القتل والتدمير مع استخدام التجويع كسلاح لتدمير الإنسان وإضعاف قدراته على البقاء ومواجهة الأمراض والأوبئة، وزيادة معاناته في مراكز الإيواء وأماكن النزوح في ظل انهيار المنظومة الصحية والبيئية والاقتصادية. ويفاقم التجويع وأنماط الغذاء المتوفرة إلى معاناة كبار السن، ومرضى الحالات المزمنة كالسرطان وأمراض الدم، ومرضى الضغط والسكري والغسيل الكلوي، والمرضى ممن هم بحاجة إلى نظام غذائي خاص، والنساء الحوامل، والنساء اللواتي وضعن حديثاً، والأطفال حديثي الولادة، وجميعهم يعانون من التجويع ولا يحصلون على الحصص الغذائية اللازمة مما يعوق شفاءهم ويتسبب لهم بأضرار طويلة الأمد. يأتي كل ذلك تكريساً لجريمة الإبادة الجماعية وفي إطار فرض ظروف حياة قاسية بهدف التدمير الجزئي أو الكلي لسكان قطاع غزة.

ويشهد الوضع الغذائي في غزة تدهوراً خطيراً نتيجة العدوان المستمر منذ أكتوبر 2023. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، يعاني حوالي 93% من سكان غزة من أزمة غذائية خطيرة. الأطفال هم الأكثر تضرراً، حيث يُقدر أن 90% من الأطفال تحت سن الخامسة مصابون بواحد أو أكثر من الأمراض المعدية. كما

4 مقابلة المهندس زاهر الوحيدي مدير دائرة نظم المعلومات في وزارة الصحة بتاريخ 2024/10/15، جرى تحديث البيانات بعد المقابلة بناء على تحديثات وزارة الصحة الفلسطينية

اليومية حتى 9 نوفمبر 2024.

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2024/4/5، الرابط:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4733> .

ارتفعت نسبة سوء التغذية الحاد (الهزال) بشكل كبير، خاصة في شمال غزة حيث وصلت إلى 15.6% بين الأطفال دون السنتين، مقارنة بـ0.8% قبل الصراع⁶. كما يعاني سكان غزة من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية، مما يزيد من انتشار الأمراض مثل الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي، وهو ما يعرض حياة الكثيرين للخطر، خاصة الأطفال⁷.

ووفق متابعة باحثي المركز، فإن سكان قطاع غزة يعانون من شح كبير في جميع الأصناف الغذائية، فيما يقتصر المتوفر الآن على كميات محدودة من الدقيق وبأسعار مرتفعة، مع عدم توفر أنواع الخضار والفاكهة أو اللحوم والدواجن. بينما تفاقم الأزمة بشكل كبير في مخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا نتيجة العملية العسكرية البرية المستمرة منذ الخامس من أكتوبر 2024، وحتى صدور هذا التقرير، حيث شددت قوات الاحتلال من حصارها على مدينة غزة وشمالها، ولم تسمح بدخول المساعدات الغذائية والأدوية، بالتزامن مع توقف كامل لعمل المستشفيات في شمال القطاع بعد حصار تلك المناطق وتدمير عشرات البنايات السكنية والمنازل على رؤوس ساكنيها وإجبار الآلاف على النزوح من المنطقة، ما أدى إلى حرمان الآلاف من الحصول على الغذاء والماء الذي يقيهم على قيد الحياة. وحسب باحث مركز الميزان الميداني في المنطقة الشمالية فقد تظاهرت قوات الاحتلال بالسماح بإدخال أدوية إلى مستشفى كمال عدوان وبعد بضعة أيام قصفت مخزن الأدوية في المستشفى، الأمر الذي تكرر مع المساعدات الغذائية حيث داهمت المدارس التي تحولت لمراكز إيواء واستقبلت هذه المساعدات، وأجبرت النازحين على مغادرتها ثم دمرتها وأحرقتها.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الوضع في غزة يتجه نحو أزمة غذائية حادة. ووفقاً لتقرير برنامج الأغذية العالمي، فإن 91% من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه حوالي 345,000 شخصاً خطر المجاعة، في حين يعاني 876,000 شخصاً، من مستويات غذائية حرجية (المرحلة 4، وهي مستوى الطوارئ)⁸. هذه الأرقام تعكس التدهور السريع في الوضع الغذائي مع انخفاض كميات المساعدات الإنسانية التي تسمح سلطات الاحتلال بدخولها إلى القطاع خلال الأشهر الأخيرة⁹.

من ناحية أخرى، تحذر تقارير الأمم المتحدة من خطر المجاعة الوشيكة في غزة، حيث من المتوقع أن يعاني مئات الآلاف من مستويات كارثية من الجوع بحلول نهاية العام، وذلك في ظل شح المساعدات وصعوبة إيصالها بسبب القيود المفروضة على المعابر.

يعرض التقرير بعض المؤشرات على التدهور السريع في الوضع الغذائي وأثره على سكان قطاع غزة

- **38 حالة وفاة نتيجة سوء التغذية من الأطفال.**
- **700 حالة سوء تغذية تلقت العلاج في مستشفى ناصر وكمال عدوان، و120 حالة تلقوا الرعاية في مركزية التغذية.**
- **31% من الأطفال تحت سن السنتين يعانون من سوء تغذية حاد شمال قطاع غزة، بينما تقدر النسبة بحوالي 10% جنوب قطاع غزة، وهي نسبة ازدادت بشكل ملحوظ منذ بداية العام¹⁰.**

6 منظمة الصحة العالمية (WHO)، والتي نشرت تحديثات حول أزمة الجوع والأمراض في غزة في 23 أكتوبر 2024.

7 برنامج الأغذية العالمي (WFP)، الذي نشر تقريراً عن سوء التغذية الحاد بين الأطفال في غزة، وارتفاع معدلات الأمراض نتيجة نقص الغذاء والمياه النظيفة.

8 المرحلة 4 (Emergency) في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) تشير إلى مستوى الطوارئ، وهي حالة تنسم بمعدلات مرتفعة جداً من سوء التغذية الحاد، إلى جانب وفيات ناتجة عن الجوع أو نقص الغذاء، وحتى عن انتشار الأمراض بسبب ضعف المناعة نتيجة سوء التغذية. في هذه المرحلة، تكون الأسر غير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، وتعتمد بشكل كامل على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

9 <https://www.voanews.com/a/threat-of-famine-persists-in-gaza-experts-warn/7826335.html>

10 <https://www.who.int/news/item/19-02-2024-children-s-lives-threatened-by-rising-malnutrition-in-the-gaza-strip>

- حوالي **4.5%** من الأطفال في شمال غزة يعانون من الهزال الشديد، وهي أخطر أشكال سوء التغذية التي تهدد الحياة وتتطلب علاجاً فورياً¹¹.
- حوالي **95%** من الأسر في غزة تضطر لتقليص حجم الوجبات أو تخطيها تماماً، مما يزيد من تفاقم الأزمة الغذائية.
- حوالي **90%** من الأطفال تحت سن السنتين، و**95%** من النساء الحوامل والمرضعات يواجهون نقصاً حاداً في الغذاء.
- **38000** مولود منذ 7 أكتوبر 2023، حياتهم ونموهم مهدد في ظل انهيار الأوضاع الإنسانية، وتفشي المجاعة وسوء التغذية في قطاع غزة.
- **97,590** مصاباً، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن يعانون من سوء التغذية المتوازنة ما يزيد من معاناتهم ويؤخر شفاؤهم.
- **14000** إصابة بحاجة إلى إعادة تأهيل وعلاج مستمر لعدة أشهر ورعاية غير متوفرة نتيجة انهيار المنظومة الصحية، **20%** من الحالات من الأطفال.
- **1244** مريض بحاجة إلى الغسيل الكلوي، وهم بحاجة إلى غذاء متوازن ويعانون من نقص الغذاء الصحي وسياسة التجويع.
- بعد عام من الحرب توقف عدد **379** من المرضى عن متابعة غسيل الكلى، وترجح وزارة الصحة بأن عدداً كبيراً منهم قد توفي نتيجة تدهور ظروف الحياة بشكل عام.

مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم للمواطنة (ل. ر.) البالغة من العمر 30 عاماً:

أبلغ من العمر 30 عاماً، متروجة وأم لأربعة أطفال، أكبرهم أحمد 10 سنوات، وكان يعاني من تكيس مياه على الدماغ وضومور في الدماغ، وأصغرهم الطفلة نايا 3 سنوات، وتبين بأنها تعاني من تأخر في النمو بعد أشهر من الولادة، زوجي يعمل سائق أجرة ونسكن في بلدة خزاعة شرق خان يونس... بعد تصاعد القصف الإسرائيلي على كافة مناطق قطاع غزة في شهر أكتوبر 2023، اضطررنا لمغادرة منزلنا خوفاً على سلامتنا، وبشكل خاص سلامة إبني أحمد الذي يحتاج إلى رعاية خاصة، وتوجهنا إلى مدرسة مصطفى حافظ بالقرب من مستشفى ناصر في خان يونس، ومكثنا فيها مع العشرات الأسر الأخرى التي لجأت إلى المدارس كمراكز للإيواء، كنت أحاول توفير ما يلزم من علاج لإبني أحمد من مكملات غذائية وفيتامينات، ولكن مع مرور الوقت، لم تعد الأدوية والمكملات الغذائية متوفرة في الأسواق، وزوجي توقف عمله منذ بدء العدوان، وارتفعت الأسعار بشكل كبير جداً وأصبح من الصعب توفير الاحتياجات الأساسية لأبنائي والحد الأدنى من الغذاء والعلاج، وبتاريخ 2024/1/4، خلال الاجتياح الأول لخان يونس اضطررنا للانتقال إلى مدينة رفح في خيمة في ظروف قاسية وصعبة وكنا نعاني للحصول على مياه صالحة للشرب وللإستخدام اليومي، وكنا نعاني في توفير الغذاء وغيرها من أبسط متطلبات الحياة، كانت حالة ابني أحمد تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ... مررنا بظروف قاسية جداً، وكنا نعاني لتوفير أبسط الاحتياجات من غذاء وماء وعلاج، تدهورت حالة أحمد، وظهرت عليه علامات سوء التغذية ... وعند حوالي الساعة 6:45 صباح يوم الاثنين الموافق 2024/6/3، كنت بجانبه في الخيمة أحضر له الحليب لمحاولة إطعامه، وكنت أراقب درجة حرارته، وخلال ذلك شاهدته وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة ويفارق الحياة، فقدت أعصابي وبدأت في البكاء والصراخ وشعرت بالألم لعدم قدرتي على مساعدته وعلاجه، حتى هذه اللحظة أشعر بأني فقدت جزءاً من

روحي ومن حياتي وبأني فقدت كل شيء، والآن أصبحت حالة ابنتي نايا لصحية في تدهور، وبدأت تظهر عليها علامات الهزال وسوء التغذية، أحشى على طفلي أن تمر بنفس التجربة وأن تموت أمام عيني وأنا عاجزة عن مساعدتها وعلاجها.

الآثار بعيدة المدى لسياسة التجويع على الأطفال:

يعاني سكان قطاع غزة منذ أكثر من عام من سياسة الحصار الخانق، والقيود المشددة التي تفرضها قوات الاحتلال، بالتزامن مع تدمير معظم القطاعات الإنتاجية (الزراعية، والصناعية)، الأمر الذي أدى إلى فقدان موارد هامة كانت تساهم في تلبية احتياجات السكان من الغذاء. هذه الظروف فرضت على سكان قطاع غزة الاعتماد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، وحرمت الأطفال من التغذية المتوازنة التي تحتوي على جميع العناصر الغذائية الأساسية والضرورية لدعم المناعة والحفاظ على صحة الطفل، ومع استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي، تفاقمت مشكلة سوء التغذية وارتفعت نسبة الإصابة ببعض الأمراض وازدادت حدتها نتيجة ضعف المناعة بسبب سوء التغذية: من بينها، التهابات الجهاز التنفسي (مثل الالتهاب الرئوي والتهاب الشعب الهوائية)، الإسهال المزمن، الالتهابات الجلدية، العدوى البكتيرية والفطرية المتكررة.¹²

كما أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يوم الخميس، 6 يونيو/حزيران 2024، أن تسعة من كل 10 أطفال في غزة يعانون من فقر غذائي حاد ولا يستطيعون الحصول على العناصر الغذائية كافية لضمان نموهم وتطورهم بشكل صحي.

وفي الأشهر الأخيرة من عام 2024، شهد قطاع غزة تدهوراً حاداً في الغذاء والتغذية، نتيجة الحصار المستمر. تشير تقارير صادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى ارتفاع خطير في معدلات سوء التغذية، خاصة بين الأطفال تحت سن الثانية في شمال غزة، إذ يعاني 1 من كل 6 أطفال من سوء تغذية حاد، مع ارتفاع في نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال الشديد، وهو أكثر أشكال سوء التغذية خطورة. أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التدهور هو النقص الحاد في الغذاء والمياه الصالحة للشرب، إذ يعيش 95% من الأسر على وجبة واحدة يومياً، ويقتصر غذاء معظم الأطفال والنساء الحوامل على أقل أنواع الغذاء تغذية. كما أن القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية تؤدي إلى تفاقم الوضع.¹³

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأطفال الذين يتعرضون لسوء التغذية لفترات طويلة قد يعانون من آثار بعيدة المدى تؤثر على صحتهم الجسدية والعقلية والتنموية. هذه الآثار قد تكون دائمة أو تتطلب جهوداً طويلة الأمد للتعافي منها.

نستعرض فيما يلي بعض آثار سوء التغذية على نمو وتطور الأطفال¹⁴:

تأخر في النمو الجسدي: سوء التغذية لفترات طويلة يمكن أن يؤدي إلى توقف أو تأخر في النمو الجسدي، مما يسبب قصر القامة أو التقزم (stunting). هذا التأخر قد يكون غير قابل للتصحيح بشكل كامل حتى مع تحسن التغذية لاحقاً. الأطفال الذين يعانون من التقزم غالباً ما يكون لديهم ضعف في نمو العضلات والعظام، مما قد يؤثر على قدراتهم الحركية.

12 مقابلة الدكتور احمد عبد الخالق الفراء مدير مستشفى التحرير للأطفال في مجمع ناصر الطبي بتاريخ 2024/10/15

13 <https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157986>

14 مقابلة الدكتور احمد عبد الخالق الفراء مدير مستشفى التحرير للأطفال في مجمع ناصر الطبي بتاريخ 2024/10/15

ضعف في النمو العقلي والمعرفي: يمكن أن يؤدي نقص العناصر الغذائية الأساسية، مثل الحديد والزنك وأحماض أوميغا-3 الدهنية، إلى ضعف التطور العقلي وتأخر في اكتساب المهارات اللغوية والمعرفية.

الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية غالباً ما يواجهون مشاكل في التعلم والتركيز، مما يؤثر سلباً على أدائهم المدرسي وقدرتهم على التحصيل الأكاديمي على المدى الطويل.

مشاكل صحية مزمنة: سوء التغذية يمكن أن يسبب مشاكل صحية دائمة، مثل فقر الدم المزمن، ضعف جهاز المناعة، وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المعدية. يمكن أن تزيد هذه المشاكل من خطر الإصابة بأمراض غير معدية لاحقاً في الحياة، مثل أمراض القلب والسكري.

ضعف المناعة وزيادة العدوى: الأطفال الذين تعرضوا لسوء التغذية لفترات طويلة غالباً ما يكونون أكثر عرضة للإصابة بالعدوى، مثل الالتهاب الرئوي والإسهال المزمن. حتى بعد تحسن التغذية، قد تبقى لديهم نقاط ضعف في جهاز المناعة.

مشاكل في الخصوبة والصحة الإنجابية: سوء التغذية المزمن يمكن أن يؤثر على التطور الجنسي وقد يؤدي إلى مشاكل في الخصوبة أو تأخر في سن البلوغ.

تأثيرات على الأجيال القادمة: في حالة الفتيات، سوء التغذية خلال فترة الطفولة يمكن أن يؤثر لاحقاً على صحة أطفالهن، مما يؤدي إلى ولادة أطفال ناقصي الوزن أو يعانون من مشاكل نمو.

مشاكل في النمو والتطور: الأطفال الذين عانوا من سوء التغذية قد يواجهون تحديات في تحقيق إمكاناتهم الكاملة من حيث الصحة، التعليم، والقدرة على العمل والإنتاجية في مرحلة البلوغ.

مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم للمواطنة (ج . م) البالغة من العمر 31 عاماً:

أنا (ج . م) وأبلغ من العمر 31 عاماً، متزوجة وأم لخمسة أطفال، وأقيم في منزل ارضي مسقوف بالصفائح في منطقة ميراج في حي النصر شمال مدينة رفح. بتاريخ 2023/2/12، أنجبت طفلي روى، وكانت ولادة طبيعية في مستشفى الهلال الإماراتي في مدينة رفح، ولم تكن تعاني من أية أمراض وحالتها الصحية جيدة، ولكنها توقفت عن الرضاعة الطبيعية بعد شهرين من الولادة، وكانت تعتمد على الحليب الصناعي، وبعد بدء الحرب على قطاع غزة في أكتوبر 2023، بدأت ظروفنا المعيشية تتدهور نتيجة فقدان زوجي لعمله، حيث كان يعمل في محل لبيع الخضار، ومع استمرار الحرب والحصار المفروض على قطاع غزة، أصبحت أعاني لتوفير الغذاء المناسب لأبنائي نتيجة ارتفاع أسعار الخضراوات والفواكه واللحوم بشكل كبير جداً، وفي كثير من الأحيان لا تكون موجودة حتى في الأسواق، وأصبحت اعتمد على ما يقدم لنا من مساعدات من معلبات ومن أنواع محدودة من الطعام، وكل يوم كانت تزداد معاناتنا في توفير الاحتياجات الأساسية اليومية من ماء وغذاء ومواد تنظيف وغاز طهي لا سيما حليب الأطفال الذي لم يعد متوفر في الأسواق وارتفع سعره بشكل كبير، واجبرت على فطمها "إيقاف الحليب عنها" بعد 3 أشهر من الحرب وهي بعمر 11 شهراً، لأن زوجي لم يعد قادراً على شراء عبوات الحليب إن توفرت في الأسواق، أجبرنا على النزوح إلى مزرعة مواشي لحد الأقارب في دير البلح بعد بدء اجتياح رفح، لاحظت أن ابنتي روى تفقد من وزنها، اعتقدت بأن ذلك راجع إلى أن أسنانها تنمو، ولكن مع استمرار فقدان الوزن بشكل ملحوظ، وتراجع حركة ابنتي وتفاعلها معي، توجهت بتاريخ 2024/8/12، إلى مقر أطباء بلا حدود لفحص ابنتي وإعطائها تطعيم العام والنصف، وهناك أبلغوني بأنها تعاني من سوء التغذية، وأنها بحاجة إلى الاهتمام بنوعية الغذاء الذي تتناوله، وبعدما رجعنا إلى منزلنا في منطقة ميراج، حاولت أن أوفر لها الحليب وأن أهتم بطعامها بما هو متوفر لدينا، لاحظت انتفاخاً في قدميها، من ثم لاحظت أن الانتفاخ امتد إلى ساقيها ووجهها، توجهت بها إلى مستشفى غزة الأوروبي بتاريخ 2024/10/10، وبعد إجراء الفحوصات، جرى نقلها إلى مستشفى ناصر الطبي، وأخبرنا الأطباء بأنها تعاني من سوء تغذية حاد أدى إلى مضاعفات وعدم توازن في

امتصاص الجسم للمياه، والآن تتلقى الرعاية الصحية في المستشفى منذ عدة أيام، وبدأت حالتها بالتحسن، رأيت في القسم أيضاً عدداً من الأطفال يعانون من سوء التغذية ويتلقون العلاج وذلك نتيجة الحصار وارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم توفرها في الأسواق، أخشى أن يؤثر سوء التغذية على أبنائي وعلى نموهم ومستقبلهم.

هذا ويجد الأطفال حديثي الولادة في قطاع غزة أنفسهم في معركة صعبة للبقاء على قيد الحياة، إذ تظهر المعطيات الصحية الصادرة عن اليونيسف أن نحو 20 ألف طفل ولدوا في ظل العدوان الإسرائيلي منذ اندلاعه على قطاع غزة، وهناك حوالي 60 ألف امرأة حامل في القطاع، بمعدل 180 حالة ولادة يومياً يواجهن تحديات كثيرة، ونتيجة أن النساء الحوامل يعانين من سوء التغذية والجفاف ويواجهن فقراً غذائياً حاداً، لذا فإن العديد من أطفالهن تتم ولادتهن ناقصي الوزن ويعانون من مشاكل صحية، إضافة إلى إمكانية عدم تلقيهم للمطاعيم بسبب نقصها، وهذا يعني ظهور أمراض تم القضاء عليها ولم تكن موجودة بين الأطفال، مثل الحصبة والسعال الديكي وشلل الأطفال وغيرها. وبالنتيجة فإن استمرار هذه الأوضاع الكارثية تقضي إلى وفاة العديد من الأطفال حديثي الولادة.¹⁵

التجويع التدريجي البطيء يفاقم سوء التغذية لدى البالغين والأطفال:

منذ بداية العدوان، اتخذت قوات الاحتلال إجراءات تهدف من خلالها معاقبة سكان قطاع غزة وإيقاع أكبر قدر من الأذى في صفوف المدنيين، وخلق ظروف حياة قاسية. واستخدمت في سبيل ذلك التجويع كسلاح ونوع من العقاب الجماعي، وجرى استغلاله للضغط على السكان لإجبارهم على الخروج من بعض المناطق، أو لزراعة النظام وتفكيك الروابط الاجتماعية، وخلق حالة من اليأس والفوضى.

وعمدت قوات الاحتلال لتضليل العالم من خلال إعلانها السماح بإدخال المساعدات والمواد الغذائية إلى قطاع غزة، بينما ما يحدث على الأرض هو تجويع تدريجي ممنهج يأتي في سياق تكريس جريمة الإبادة الجماعية، ومكماً لجرائم القتل والتدمير التي توصلها تلك القوات، وما يزيد من خطورة التدمير الشامل لكل مقومات الحياة الذي توصله قوات الاحتلال، بأنه يستهدف مجتمع منهك ويعاني من الفقر والبطالة وتدهور اقتصادي مستمر منذ سنوات طويلة نتيجة الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، ومع استمرار قوات الاحتلال في نهجها التدميري، فإن معظم سكان قطاع غزة أصبحوا يعانون من الفقر والفاقة، ويعتمدون بشكل أساسي على ما يقدم من مساعدات إنسانية لا تكفي لسد الحد الأدنى من احتياجات السكان كماً وكيفاً، فهي تعتمد منع وإعاقة وصول المساعدات للمحتاجين، كما استهدفت في أكثر من مرة الجوعى خلال محاولتهم الحصول على المساعدات.

وبالرغم من ادعاء قوات الاحتلال مثلاً، خلال شهر مايو/أيار 2024، السماح بإدخال مساعدات غذائية عبر عدة معابر بديلة في محاولة للتضليل والالتفاف على قرارات محكمة العدل الدولية، ونفي وجود أزمة جوع متصاعدة وخطيرة تهدد حياة سكان القطاع، فإن الواقع يؤكد أن ذلك لم يلب الحد الأدنى من احتياجات السكان بالأخص في مدينة غزة أو شمالها. هذه الإجراءات أدت إلى إفقار المجتمع، ودفعه للاعتماد على أصناف محدودة من السلع والمنتجات الغذائية التي لا توفر الغذاء الصحي المتوازن، وبشكل تدريجي يفقد الجسم العديد من العناصر الغذائية، مثل البروتينات، الفيتامينات، والمعادن الضرورية لصحة الجهاز المناعي، مما يفاقم سوء التغذية لدى البالغين والأطفال على حد سواء، ما يشكل تهديداً على النمو الصحي للأجيال المقبلة، ويعزز دائرة الفقر والاعتماد على المساعدات.

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2024/4/5، الرابط: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4733>.

يأتي هذا الواقع الخطير، نتيجة سياسات وممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى نقص تدريجي ومستمر في تلبية احتياجات السكان الغذائية الأساسية، دون اللجوء إلى التجويع المباشر في بعض الأحيان، بل عبر فرض قيود تؤدي بمرور الوقت إلى تدهور الوضع الغذائي والصحي. فمنذ بدء العدوان الإسرائيلي يتعرض سكان قطاع غزة لحرمان من الغذاء والمياه النظيفة، أو الموارد اللازمة للحصول عليهما بشكل مستمر، أدى ذلك إلى ضعف قدرة الجسم على تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية.

يظهر تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي¹⁶ (IPC) للفترة 15 شباط/فبراير - 15 آذار/مارس 2024، ارتفاع خطر المجاعة في قطاع غزة، إذ أشار إلى أن 95% من السكان في قطاع غزة (حوالي 2.13 مليون نسمة) يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، منهم ما يصل إلى 1.1 مليون شخص في غزة يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي ويشمل ذلك زيادة بنسبة 80 بالمائة تقريباً في عدد الأشخاص الذين يواجهون أعلى تصنيف لانعدام الأمن الغذائي منذ كانون الأول، وتعاني هذه الأسر من الافتقار الشديد إلى الغذاء واستنفاد قدرات التأقلم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد بشكل مثير للقلق بين الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة كبيرة في معدل الوفيات.¹⁷

وفقاً لفحوصات التغذية التي أجرتها اليونيسف، والتي أظهرت أن معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال في شمال غزة ورفح تضاعفت تقريباً بالمقارنة مع كانون الثاني/يناير 2024، حيث ارتفعت من 16% إلى 31% بين الأطفال تحت سن الثانية في شمال غزة، ومن 13% إلى 25% بين الأطفال تحت سن الثانية في رفح، كما زاد معدل الهزال الشديد، الذي يعد أكثر أشكال سوء التغذية تهديداً للحياة ويستلزم التغذية العلاجية والعلاج الذي لا يتوفر في غزة، وذلك من 3% إلى 4.5% بين الأطفال في مراكز الإيواء والمراكز الصحية في شمال غزة، وسجل أربعة أضعاف ما كان عليه في رفح حيث ارتفع من 1% إلى 4%، وفي خان يونس وجد أن 28% من الأطفال دون سن الثانية يعانون من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم 10% يعانون من الهزال الشديد.¹⁸

وتعتبر هذه الممارسات وسائل ضغط غير مباشرة، تركت سكان قطاع غزة في حالة من العجز المستمر وعدم الأمان الغذائي، بما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب وانتهاك لمعايير حقوق الإنسان والحق في الوصول إلى الغذاء الكافي والصحة الجيدة، وشكلاً من أشكال الإبادة الجماعية.

أبرز أشكال تجويع سكان القطاع:

الحصار المستمر: يعاني قطاع غزة من حصار صارم منذ عام 2007، مما أدى إلى حدوث شلل اقتصادي، وضعف القدرة على استيراد وتصدير السلع والخدمات. ومنذ بدء العدوان الحالي فرضت قوات الاحتلال حصاراً وإغلاقاً مشدداً توقفت معه حركة التصدير بشكل كامل، والاستيراد بشكل شبه كامل، بينما سمحت بإدخال القليل من المساعدات غير الكافية أو المتواصلة.

تدمير القطاعات الإنتاجية: دمرت قوات الاحتلال معظم المنشآت الصناعية، وجرفت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، واستهدفت قطاع الصيد البحري، ما أدى إلى حدوث شلل في قدرات الإنتاج المحلي، وتوقفه بشكل شبه كامل

¹⁶ <https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/featured-stories/news-details/ar/c/1156196>

¹⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2024/4/5، الرابط: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4733>

¹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2024/4/5، الرابط: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4733>

عن توفير المنتجات الزراعية أو المواد الغذائية الأساسية، وفقدان عشرات الآلاف من السكان لمصادر الدخل الأساسي لهم، وهذا ما يزيد من حجم الاعتماد الكلي على المساعدات الإنسانية.

نقص المواد الغذائية: بسبب القيود على الاستيراد، وتدمير القطاعات الإنتاجية، أصبحت المواد الغذائية الأساسية في غزة محدودة للغاية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وأثر ذلك على قدرة المواطنين في الحصول على الغذاء. **استهداف المنظومة المصرفية:** تعمدت قوات الاحتلال تدمير المنظومة المصرفية، والتشدد في عدم إدخال السيولة النقدية، كأحد أوجه العقاب الجماعي في سياق الإبادة الجماعية المستمرة. وشكل ذلك حصاراً آخرًا جديداً للسكان المدنيين من خلال حرمانهم من الوصول إلى رواتبهم وأجورهم والحصول على السيولة النقدية التي تمكنهم من توفير الأساسيات الضرورية كالغذاء والماء¹⁹.

استهداف مقدمي المساعدات الإنسانية: تكرر استهداف قوات الاحتلال للعاملين الإنسانيين والمقرات المخصصة للأعمال والأنشطة الغوثية، والترهيب ضد العاملين في المجال الإنساني ومبانيهم وأصولهم، وكان الأبرز خلال العدوان الحالي الاستهداف المنظم للمنشآت والمرافق والآليات التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا). التي تعتبر منذ بداية العدوان حاضنة للعمل الغوثي الإنساني في قطاع غزة²⁰.

التهجير المتكرر للسكان: أدت سياسة التهجير القسري المتكرر للسكان دون إعطائهم الوقت الكافي للخروج من أماكن سكنهم من خلال مباغتتهم بالقصف الصاروخي والمدفعي، إلى حرمانهم من فرصة التنقل بما لديهم من مخزون غذائي أو مستلزمات ضرورية لحياتهم اليومية، ما ضاعف من خسائرهم مرة تلو الأخرى، وأثر على مدى قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية²¹.

الحد من الخدمات الصحية: استهداف قوات الاحتلال المنظم للمرافق الخدماتية الحيوية والبلديات والمستشفيات وإضعاف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لا سيما الرعاية الصحية، ما منع من مكافحة المجاعة وسوء التغذية، وساهم في ازدياد حالات الوفاة بسبب الجوع²².

المساعدات الإنسانية المحدودة: يعتمد معظم سكان قطاع غزة على المساعدات الإنسانية، لكن هذه المساعدات غير كافية أو متواصلة، نتيجة القيود المفروضة من قبل قوات الاحتلال مما يجعل السكان في حالة عوز مستمرة، ويعرضهم للمجاعة وخطر الموت.

الإطار القانوني لمنع استخدام التجويع كوسيلة عقاب أو حرب ضد المدنيين:

تنتهج قوات الاحتلال في هجومها العسكري المستمر على قطاع غزة سياسة التجويع كسلاح ضد المدنيين، وهو ما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2417 الصادر عام 2018. هذا القرار يحظر صراحةً استخدام التجويع ضد المدنيين، ويلزم جميع الأطراف المتحاربة بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع دون قيود. وما تلاه من قرارات بشأن غزة ولاسيما القرار رقم 2735، الذي ينص على وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة والانسحاب التام لجيش الاحتلال الإسرائيلي منه، وتبادل الأسرى، وإعادة الإعمار، وعودة النازحين. والقرار

¹⁹ تقرير حول السيولة النقدية في سياق الإبادة الجماعية، على الرابط: <https://mezan.org/ar/post/46500>

²⁰ تقرير ميداني استهداف العاملين في المجال الإنساني وعرقلة الجهود الإنسانية في قطاع غزة، على الرابط: <https://mezan.org/ar/post/46504>

²¹ تقرير حول استهداف مراكز الإيواء وخيام النازحين، يظهر التهجير المتكرر، على الرابط: <https://mezan.org/ar/post/46534>

²² تقرير تدمير القطاع الصحي وإغلاق القطاع وأثرها على الجرحى والمرضى، على الرابط: <https://mezan.org/ar/post/46478>

رقم 2720، الذي يدعو إلى "اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسّع وآمن ودون عوائق، ولتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية".

وفي السياق نفسه، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) تدابيراً احترازيةً حول الوضع الإنساني في قطاع غزة بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2024، وبناءً على عدم التزام قوات الاحتلال والتدهور الحاد في الظروف المعيشية، أصدرت تدابير إضافية في 28 آذار/مارس 2024، ألزمت المحكمة قوات الاحتلال بتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، دون عوائق، وعلى نطاق واسع- بما في ذلك الغذاء والماء والكهرباء والوقود والمأوى والمساعدات الإنسانية، ومتطلبات الملابس والنظافة والصرف الصحي، فضلاً عن الإمدادات الطبية والرعاية الطبية للفلسطينيين في جميع أنحاء غزة- بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة وعدد نقاط العبور البرية وإبقائها مفتوحة لأطول فترة ممكنة.

وتشير القرارات إلى أن المحكمة تعتبر الوضع في غزة حالة "تجويع متعمد" وترى فيه انتهاكاً للقوانين الدولية، بما فيها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

وتلزم اتفاقية جنيف الرابعة خاصة موادها (33) - (55) - (59)، وكذلك المادة (27) سلطات الاحتلال بأن لا تتخذ من منع المواد الغذائية والمياه والمستلزمات الطبية بأي حال من الأحوال شكلاً من أشكال العقاب الجماعي ضد المدنيين والمدنيات. كما تحظر المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، استهداف وسائل العيش الأساسية للسكان المدنيين بطريقة حرب. وتشمل هذه الوسائل الطعام والمياه والأدوات الزراعية. ويُعتبر استخدام التجويع بهدف إجبار المدنيين على التراجع أو تغيير مواقعهم انتهاكاً لهذه الاتفاقية.

وبنظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالمواد التي تحظر تجويع السكان وتحمي حقه في الغذاء والدواء، ويحظر القانون الدولي العرفي استخدام التجويع كسلاح في النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية، وهو أمر يُعتبر جريمة حرب في القانون الدولي. ويحمي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في المادة 25 حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته ورفاهية أسرته، بما في ذلك الغذاء، وهو ما يعزز العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) في المادة 11 التي تنص على حق كل فرد في مستوى معيشي كافٍ يشمل الحق في الغذاء الكافي، وتحت الدول على اتخاذ خطوات لتحقيق هذا الحق.

وينص ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية (1998) على أن التجويع المتعمد للسكان المدنيين من خلال حرمانهم من الحصول على الضروريات الأساسية، بما فيها الغذاء، يمكن أن يُعد جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب. وكذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1951: المادة 2 تعني الإبادة الجماعية أيّاً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنية، أو عنصرية، أو دينية، بصفتها هذه:

أ. قتل أعضاء من الجماعة، ب. إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة، ج. إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، د. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، هـ. نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

الخلاصة:

يتضح مما سبق بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية مستخدمة كافة الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلى أقصى قدر من المعاناة للسكان المدنيين، بالترامن مع ارتكاب المجازر والجرائم بحق سكان القطاع الذي سقط منهم عشرات الآلاف من المدنيين بين قتل وجريح، ومن أبرز هذه الوسائل استخدام التجويع كسلاح ضد المدنيين، وتضليل العالم من خلال السماح بكميات محدودة من المساعدات الإنسانية بالدخول إلى قطاع غزة. ومع مرور أكثر من عام على جريمة الإبادة الجماعية، يتفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية، وأصبح خطر المجاعة وسوء التغذية يهدد حياة ومستقبل سكان قطاع غزة كافة، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع من المرضى والأطفال والنساء.

وبأن التجويع البطيء للسكان في قطاع غزة هو سياسة ممنهجة تتخذها قوات الاحتلال الإسرائيلي في سياق الإبادة الجماعية من خلال الحصار المشدد والإغلاق المفروض على القطاع، والذي تسبب في تقييد الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء، والماء، والوقود، والكهرباء، ما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والإنسانية بشكل مستمر وخطير، وهذا التجويع ليس ناتجاً عن نقص الغذاء فقط، بل يتضمن أيضاً تدهور سبل العيش والاقتصاد بشكل عام، وعلى قدرة السكان على شراء الغذاء وتأمين احتياجاتهم الأساسية.

وفي ضوء استمرار جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة إسرائيل بحق أكثر من 2 مليون فلسطيني في قطاع غزة، من خلال سياسة التجويع والتعطيش واستخدامها كسلاح، ودفعهم إلى النزوح المتكرر بعيداً عن أماكن سكنهم في ظروف تفقر لأبسط احتياجاتهم الإنسانية. يحذر مركز الميزان لحقوق الإنسان من ارتفاع مخاطر تعرض المدنيين في قطاع غزة للمجاعة، التي تفشت بالفعل شمالي القطاع، وتفاقم أزمة الأمن الغذائي نتيجة سياسة التجويع المتواصلة منذ بدء الهجوم العسكري الحالي، وتصادت بسبب إغلاق معابر القطاع وتشديد الحصار، وتعتمد استهداف قوات الاحتلال منظومة الخدمات الحيوية والبلدية والمستشفيات وإضعاف قدرتها على تقديم الرعاية الصحية، وهو ما يمنع مكافحة المجاعة وسوء التغذية، ويزيد حالات الوفاة بسبب الجوع.

وعليه، يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفعال لإجبار إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على وقف جريمة الإبادة الجماعية، واستمرار قتل وتجويع الأطفال، وفرض وقف إطلاق النار في قطاع غزة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي، وإلزامها بالامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية التي فرضت تدابير مؤقتة لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك رفع الحصار والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية. كما يطالب المركز بترجمة رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري وتحويله إلى تدابير وإجراءات تتخذها دول العالم كافة لوقف الحرب، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ووضع حد لحصانة دولة الاحتلال من خلال وقف تزويد إسرائيل بالسلاح والذخيرة، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.

ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصانة والإفلات من العقاب، شكلاً محكراً رئيساً لتصعيد قوات الاحتلال من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة التمييز والفصل العنصري، وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، وعليه يكرر المركز دعواته، التي لم تنقطع، لتحرك المجتمع الدولي ولاسيما الأطراف السامية في اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية قمع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كونه واجباً قانونياً تفرضه الاتفاقيتان، وليس فقط كواجب أخلاقي وإنساني.

انتهى